



PROVISIONAL

A/40/PV.74
20 November 1985

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والسبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الاربعاء ، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٠/٣٠

(اسبانيا)

السيد دي بينييس

الرئيس :

الحالة في أفغانستان وأشارها على السلم والامن الدوليين : [٢٨] (تابع)

(أ) تقرير الامين العام

(ب) مشروع القرار

(ج) تقرير اللجنة الخامسة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠البند ٢٨ من جدول الاعمال (تابع)الحالة في افغانستان وآثارها على السلم والامن الدوليين(أ) تقرير الامين العام (A/40/709)(ب) مشروع القرار (A/40/L.11)(ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/40/867)السيد عثمان (الصومال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انقضت ست

سنوات كاملة منذ هوجمت افغانستان ، البلد غير المنحاز بوحشية ، واحتلت اراضيها قوات مسلحة أكبر عددا وعدة تابعة لدولة عظمى رئيسية مجاورة . ويشير تقرير الامين العام (A/40/709) الصادر في ٧ تشرين الاول/اكتوبر ، الى أنه قد احرز بعض التقدم ، لكن الامل الذي يعطينا اياه بقرب نهاية هذا العدوان الذي وقع دون أى استغزاز مازال أملا ضعيفا . ومع ذلك ، تظل مساعي الامين العام وممثله الشخصي المستمرة واصرارهما واهتمامهما بمهمة الوساطة الحساسة والصعبة جديرة بالثناء ، وينبغي أن يواصلوا مهمتهما واشقين من التأييد الكامل لهذه الجمعية .

والمشاهد أن مرتكبي هذه الانتهاكات للقانون الدولي ، لم يظهروا حتى الآن سوى كبير احترام لمبدئي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم استعمال القوة لتسوية الصراعات في مجال العلاقات الدولية . وهم ، بذلك يتجاهلون حق كل الشعوب غير القابل للتمرف في تقرير مستقبلها وتقرير شكل الحكم الذي تريده ، واختيار نظامها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بمنأى عن أى تدخل أو تخريب أو قسر أو تقييد خارجي أيا كان نوعه .

ان احدى الدول التي كانت يوما ما مستقلة وغير منحازة وتقوم سياستها على المبادئ ، تزرع اليوم تحت نير الاحتلال العسكري الاجنبي الوحشي ، فالقرى تُجتاح وتدمر ، والمنازل والمزارع والمحاصيل تُحرق والمواشي تقتل . لكن حركة المقاومة الوطنية المحلية لا ترهبها عمليات أخذ الرهائن أو محاولات غسيل أمخاخ الشباب .

والصومال تعجب اعجابا جما بشجاعة وإيمان الشعب الافغاني الالهي في قتاله الباسل من أجل الحرية ، ورفضه التام للسيطرة الاجنبية ، واستعداده لخوض نضال لا مثيل له ضد الاخضاع غير العادل والقبح المأسوي لثقافته وقيمه الوطنية .

إن الخسائر في الارواح ، والاصابات والبؤس والمعاناة ، أصبحت كلها أمورا لا تحتمل . ففي الوقت الذي تبذل فيه كل الجهود للنهوض بحل سياسي للصراع ، يجب استمرار المعونة الانسانية الدولية السخية التي تقدم لضحايا العدوان والحرب الابرياء ولاسيما العديد من اللاجئين ، الذين فروا من العدوان المسلح والقهر . وقد أصبح على الشعوب الشجاعة المجاورة المضيافة ، لاسيما شعب باكستان ، ألا تتحمل فحسب عبء التدفقات الغفيرة من اللاجئين ، بل وان تتعرض أيضا لهجمات غاشمة تقسح دون أي استفزاز من جانبها على مخيمات اللاجئين في أراضيها ومؤامرات اغتيال تدبر ضد الزعماء الوطنيين للشعب الافغاني في المنفى غير الانتهاكات التي لا حصر لها لأراضيها ومجالاتها الجوية وهي البلدان المستقلة ذات السيادة . وهذا كله خطير أيضا وينبغي شجبه بقوة .

يتعين على كل الدول المحبة للسلم حقا في كل أرجاء العالم ، أن تضاعف تأييدها للمفاوضات ؛ وأن تتحرك بحماس متجدد صوب التوصل الى حل سلمي مقبول ، ونحن على ثقة من أن مثل هذه الجهود ستنجح وسيتمنى التغلب على العقبات المتبقية التي تعرقل التوصل الى وضع اطار معقول لتحقيق سلم دائم .

أما فيما يتعلق بأحكام التسوية السياسية ، فان حكومة بلادي تؤيد بقوة النداءات التي وجهتها مجموعة دول عدم الانحياز داعية فيها الى انسحاب القوات الاجنبية والاحترام الكامل لاستقلال افغانستان وسيادته ووحدته الوطنية ووضعه القانوني غير المنحاز ، والالتزام الصارم بمبادئ عدم التدخل بجميع أشكاله ؛ وحق اللاجئين الافغان في العودة الى ديارهم بحرية وشرف وفي أمان .

كما أعربت منظمة المؤتمر الاسلامي ، بالمثل ، وأكثر من مرة ، عن قلقها العميق بعبارات مماثلة . وحكومة بلادي تؤيد أيضا قرارات تلك المنظمة تمام التأييد .

اننا نتناول حالة ذات صلة واضحة بمبادئ الميثاق . ولذلك ، يتحتم على كل الدول الاعضاء ، فرادى ومجموعة ، أن تبذل كل ما في وسعها لتحقيق تلك الغايات ، حيث أن الحالة الراهنة لا تزال تمثل تهديدا خطيرا للسلم العالمي واستقرار المنطقة بأسرها . ان الاحترام المتبادل المتمثل في ضمانات متبادلة مطلوب بجلء ، على أساس احترام مبادئ الميثاق والمبادئ الشابتة للقانون الدولي .

وحكومة بلادي على ثقة من أن ذلك سيظل في مقدمة اهتماماتنا حتى يتسنى التوصل - ان آجلا او عاجلا - الى تسوية ودية مناسبة . وحكومة بلادي باعتبارها من المشاركين في تقديم مشروع القرار A/40/L.11 ، تعرب عن تأييدها الكامل لاستعادة الشعب الافغاني حرياته وحقوقه الاساسية .

السيد خليل (مصر) : انه لمن المؤسف أن نعاود عاما بعد عام مناقشة البند الخامس بالحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والامن الدوليين ، ذلك لان قرارات الامم المتحدة الصادرة في هذا الشأن مازالت تنتظر التنفيذ .

لقد أصدرت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة منذ عام ١٩٨٠ حتى يومنا هذا مست قرارات حددت المقومات الرئيسية للحل السياسي العادل والدائم للقضية الأفغانية حيث طالبت هذه القرارات جميعا بالمحافظة على سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وعدم انحيازها كما أكدت حق الشعب الأفغاني في تقرير شكل حكومته واختيار نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي دون تدخل خارجي ودعت الى انسحاب القوات الأجنبية فورا من أفغانستان كما طلبت من جميع الاطراف المعنية العمل على إيجاد تسوية سياسية للمشكلة الأفغانية وكلفت الأمين العام للأمم المتحدة ببذل مساعيه الحميدة من أجل التوصل الى هذه التسوية .

ما زلنا جميعا ندعو الى بذل المساعي من أجل التوصل الى تسوية سلمية شاملة وعادلة للمشكلة الأفغانية ونتطلع الى اليوم الذي سيشهد نهاية معاناة الشعب الأفغاني بانسحاب القوات العسكرية الأجنبية من أراضيه ، وتوقف التدخل في شؤونه الداخلية واستعادته لحقوقه المشروعة وعودة اللاجئين من أبناء هذا الشعب الى ديارهم داخل وطنهم .

لقد كانت مصر من بين أوائل الدول التي تضامنت مع شعب أفغانستان في نضاله الشرعي من أجل استرداد حقوقه الثابتة ، وتحرص مصر اليوم على أن تؤكد مجددا تضامنها مع هذا الشعب الشقيق ، وينطلق موقف مصر هذا من ايمانها وتمسكها بقواعد القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حركة عدم الانحياز والمؤتمر الإسلامي التي تحظر جميعا التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتحرم استخدام القوة في العلاقات الدولية وتكفل للشعوب الحق في الحرية والاستقلال وتقرير المصير .

وقد أكدت مصر موقفها هذا من خلال مواقفها المؤيدة لكافة قرارات الامم المتحدة الصادرة بشأن الحالة في أفغانستان وكذلك مقررات حركة عدم الانحياز وقرارات المؤتمر الإسلامي .

واننا نعاود اليوم المطالبة باحترام وتطبيق هذه القرارات من أجل تحقيق التسوية العادلة للمشكلة الافغانية .

إن مصر ترفض الادعاء بأن مشكلة افغانستان هي مشكلة داخلية لا يحق للأمم المتحدة اتيام نفسها فيها ، فالمشكلة الافغانية كما يعلم الجميع هي مشكلة شمس تعرضت بلاده للتدخل العسكري من جانب قوة عظمى كما أن الشواهد ما زالت تؤكد لنا أن النتائج السياسية السلبية لهذا التدخل تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين .

هذا ولا يخفى أن استمرار صدور قرارات الجمعية العامة الخاصة بافغانستان بهذه الاغلبية الساحقة لهو اصدق دليل على استمرار عزم وتمسك المجتمع الدولي برفض سياسة الامر الواقع التي فرضتها القوة العسكرية الاجنبية على الشعب الافغاني الذي ما زال يعاني مآسي انسانية في ظروف بالغة القسوة حولت الملايين من ابناك الى لاجئين يعيشون في الدول المجاورة لوطنهم .

لقد اُشبت تقرير المقرر الخاص السيد فيليكس ارماكورا الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان التي ترتكب ضد ابناء الشعب الافغاني الشقيق .

لقد اطلعنا على تقرير الامين العام المقدم في دورتنا هذه في الوثيقة A/40/709 وتحققنا من أن الامين العام وممثله الشخصي السيد ديفغو كوردوفيز لم يدخرا جهدا منذ عام ١٩٨٠ في اتصالاتهما بكافة الاطراف المعنية سعيا للاسهام في ايجاد تسوية سلمية شاملة وعادلة لمشكلة افغانستان . ونود أن نعرب في هذا الصدد عن تاييدنا للجهود الدائبة التي يبذلها الامين العام وممثله الشخصي .

فان موقف مصر هذا ينطلق من ايمانها بأن اللجوء الى استخدام القوة انما يزيد المشاكل تعقيدا . لذلك فاننا نرحب بما جاء في تقرير الامين العام بشأن وجود اعتقاد متزايد لدى كلا الجانبين "بأن التوصل الى تسوية بالمفاوضات هو الاسلوب الممكن الوحيد لتحقيق السلم في افغانستان" (A/40/709 ، الفقرة ٢) .

لقد اُشبت تقرير الامين العام التقدم الملموس الذي تم احرازه في المفاوضات التي اجريت عن طريق "المحادثات عن قرب" وأدت الى التوصل الى تفاهم حول ثلاثة من المكوك الاربعة المقرر ان تتكون منها التسوية السياسية .

ان مصر ترحب بهذا التقدم وتتطلع الى استمرار التفاوض بنفس الاسلوب الذى ثبت نجاحه اى "المحادثات عن قرب" من أجل التوصل الى اتفاق نهائي يحقق التسوية المنشودة . وهنا نضم صوتنا الى صوت الامين العام في مناقشة كلا الجانبين ان يكون عزمهما على اجراء المفاوضات بنجاح هو العنصر الغالب وان تكون لدى كل منهما الارادة السياسية لتحقيق ذلك .

لقد تابع وفد مصر باهتمام بيان السيد يعقوب خان وزير خارجية باكستان ونحرم على ان ننتهز هذه المناسبة لنضم صوت مصر الى صوت هؤلاء الذين اعربوا عن تقديرهم لموقف جمهورية باكستان لما اثبتته على مر السنين من رغبة ملحة في تحقيق التسوية السلمية الشاملة والعادلة لمشكلة افغانستان وما تبذله من مساعي مكثفة في هذا الصدد .

إن مصر تتطلع الى نتائج جولة "المحادثات عن قرب" المقرر عقدها الشهر القادم وتأمل ان يكتب لها النجاح .

ولا يفوتنا في هذا المجال ان نشير أيضا بالتقدير والعرفان الى الاسهام القيم الذى يقدمه المفوض السامي للاجئين بنية التخفيف من محنة اللاجئين الافغان . ونناشد في هذا الصدد جميع الدول والمنظمات الدولية والوطنية الحكومية وغير الحكومية الاستمرار في تقديم المساعدات لهؤلاء اللاجئين .

ختاما ، اود ان اذكر ان مصر تشارك مرة اخرى في تبني مشروع القرار المقدم الى دورتنا هذه في الوثيقة A/40/L.11 تاييدا للجهود الدولية الرامية الى ايجاد حل سياسي عادل لمشكلة افغانستان .

السيد إستييه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : منذ عام ١٩٨٠

والعهد الممدون " الحالة في أفغانستان وأثارها على السلم والامن الدوليين" يظهر بانتظام على جدول أعمال الجمعية العامة .

لقد انقضى ما يقرب من ست سنوات منذ بدء التدخل السوفياتي في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ، ولم تحلّ بعد مشكلة أفغانستان . وذلك التدخل الاجنبي هو لب هذه الازمة . وما زال الاحتلال العسكري مستمرا ، بكل ما يقترن به من قتال ومعاناة ، فسي حين تتميز السيطرة الادارية والايديولوجية المفروضة من الخارج . وعلاوة على ذلك ، مازالت آفاق التسوية يشوبها بالغموض . وبناء على ذلك ، وتمهيرا عن قلق المجتمع الدولي البالغ ، قررت الجمعية العامة ، وعن حق ، إدراج هذا البند مرة أخرى على جدول أعمال دورتها الأربعين .

أيّا كانت الحجج التي يحتد إليها الاتحاد السوفياتي في محاولته تبرير إحتلاله لأفغانستان ، كان ذلك الاحتلال ، وما زال ، يشكل إنتهاكا لمبدأ اساسي من مبادئ الميثاق ، يقضي ، أولا وقبل كل شيء بأن تمتنع الدول أعضاء المنظمة عن استخدام القوة ضد السلامة الاقليمية لاية دولة أخرى أو استقلالها السياسي .

وفرنسا تدين مثل هذه الاعمال . وقد شدّد السيد فرانسوا ميتران رئيس جمهورية فرنسا على ذلك مرارا وتكرارا في العديد من المناسبات . وعندما سُئل مؤخرا رئيس الوزراء السيد لوران فابيوس عن الحالة في أفغانستان قال :

" إن موقف فرنسا وحكومتها فيما يتعلق بالتدخل الاجنبي بكل اشكاله وایّا كان نوعه ، وسواء حدث في الشرق أو الغرب ، في الجنوب أو الشمال ، لا يمكن أن ينطوي إلا على الإدانة الشديدة" .

إن تطور الحالة في أفغانستان مشير للقلق من كافة الدواحي . فالمقاومة الداخلية ، مدعمة بتأييد شعبي عريض ، تخوض كفاحا بطوليا ، بينما ينخرط أكثر من ١٠٠ ألف جندي سوفياتي في محاولة لسحق هذه المقاومة بقوة السلاح . والعمليات الهجومية واسعة النطاق تواصلت طوال هذا العام في معظم اقاليم أفغانستان ، في وقت تجرى فيه على طول الحدود عمليات عسكرية واسعة النطاق لا تنجم عنها إلا مواجهات

دموية عقيمة . ومثل هذه الاعمال العسكرية ليست إلا الامتداد المنطقي لاستخدام القوة الذي تقرر منذ ما يقرب من مت صدوات ، والذي تود فرنسا أن تشجبه مرة أخرى ، بتأكيدهما على أن ذلك لن يفلح في وأد تطلعات الشعب المشروعة .

وقد أدى اشتداد الصراع الى إزدياد معاناة السكان المدنيين حدة . فقد لجأ أربعة ملايين من الافغان الى باكستان وايران فرارا من الحرب . ويحود التوتر على طول حدود ذلك البلد ، مهددا بامتداد الصراع ليشمل المنطقة بأسرها . ولا يبع المرء إلا أن يشعر بالقلق ، في هذا الصدد ، إزاء الانتهاك المستمر للحدود بين باكستان وأفغانستان . وفرنسا تدین القصف المتكرر لأراضي باكستان التي تتحوّل بالفعل الى المواقع الوحيدة لحرب غربية عنها ، بإيوائها ثلاثة ملايين لاجئ .

وفي أفغانستان ذاتها ، يزداد القمع سوءا وهددة . واستجابة لشواغل المجتمع الدولي إزاء الأنباء المتزايدة في دقتها بشأن إنتهاكات حقوق الانسان في أفغانستان ، قامت لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة بتعيين مقرر خاص . والتقارير التي قدمه هنا الخبر الى اللجنة يؤكد المخاوف القائمة . وهو يحترع الانتباه الى حالات سجن تدل على الانعدام الكامل لاحترام حقوق الانسان وحريات الاساسية ، وحالات تعذيب وإختفاء عديدة ، علاوة على انتهاك الاعراف الانسانية في الصراع الجارى . والاعتبارات التي تستند اليها أي دولة لا يمكن أن تكون مبررا لانتهاك حقوق الانسان الاساسية على هذا النحو . لذا فإن الوفد الفرنسي يحث رسميا السلطات المسؤولة ، على وضع حد لهذه الممارسات غير اللائقة .

وحقيقة أن ١١٩ وفدا أيّدت القرار المتعلق بأفغانستان في السنة الماضية ، وأن هذا البند أدرج مرة أخرى على جدول أعمال الجمعية العامة ، تشهد على القلق المتعاظم الذي يشعر به المجتمع الدولي . والرأي العام الفرنسي يشارك في هذا بالقلق ، ويود الاعراب عن تماطفه التلقائي مع كل الذين إختاروا مقاومة الاحتلال الاجنبي من أجل حماية حقهم في الحرية وفي الهوية الوطنية .

وعلى سبيل المثال ، فإن عددا كبيرا من مواطني يعملون في الموقع دون استفادة شخصية ، للتخفيف من معاناة شعب يدفع ثمنها غالبا لتطلعه الى الاستقلال .

وتحیی حكومتی روح التفانی والشجاعة التي يتحلی بها أولئك الفرنسيون الذين عكفوا لسنوات عديدة على تقديم مساعدة ذات طابع إنساني وطبي بحت الى الشعب الافغاني الذي يمر بامتحان عسير . ولقد حرصت على ان اقول هذا امام الجمعية العامة التي تحرم بدورها كل الحرم على كفالة احترام حقوق الانسان في كل مكان .

ولا يستطيع الرأي العام الدولي ان يفهم كيف يمكن لعضو بارز في منظمتنا ، مكلف بمسؤوليات خاصة تقع على عاتق الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، ان يحدد السی هذا الحد عن ميخاق الامم المتحدة ، ويتجاهل قرارات الجمعية العامة . إن الاستمرار في موقف كهذا يؤثر تأثيرا ضارا على صورة تلك الدولة الكبرى في العالم .

ولا يمكن ان يكون هناك حل عسكري للآزمة الناجمة عن الغزو والاحتلال في افغانستان . فتلك الآزمة لا تمكن تسويتها إلا بالوسائل السياسية . إن المجتمع الدولي لم يبال جهدا في البحث عن حل ، سواء في إطار حركة عدم الانحياز ، او في إطار المؤتمر الاسلامي ، او بناء على مبادرة من المجلس الاوروبي الذي ما زالت اقتراحاته قائمة ومليمة . وهنا ، في هذا المحفل ، دعت الجمعية العامة الامين العام وممثله الشخصي الى بذل مساعيها الحميدة .

إن الجهود المبذولة لا بد ان تستهدف التوصل الى تسوية سياسية تتسق والقرارات المتخذة من قبل الجمعية العامة التي اذكر بانها تطالب بانسحاب القوات الاجنبية ، وتقرير الشعب الافغاني لمصيره بحرية ، واستعادة افغانستان مركزها غير المنحاز ، وعودة اللاجئين طوعا الى ديارهم .

وتؤيد فرنسا هذه الاهداف تأييدا كاملا ، وترى ان أية تسوية تخرج عن الاطار المحدد على هذا النحو لن تؤدي إلا الى حل زائف او شبه حل . والواقع انه لا يكفي ان نسوي الحالة "حول" افغانستان ، بل لا بد من تسوية الحالة "في" افغانستان ، لان المشكلة وحلها كائنان داخل افغانستان ذاتها .

ونحن نتابع باهتمام الجهود التي يبذلها الامين العام . وتؤيد فرنسا عملية الوصاية هذه ، وتأمل ان تسفر عن تقدم سريع ، وخاصة صوب اتفاق بشأن جدول زمني لانسحاب القوات السوفياتية .

ففي أفغانستان ، وبعد ما يقرب من ست سنوات من الغزو السوفياتي لم يكتسب الامر الواقع بعد قوة القانون . والظلم لم ينقطع بمرور الوقت ، بل يزداد تفاقما . وعلى جمعيتنا ، مرة أخرى ، ان تبني تصميمها على التوصل إلى تحوية سيادية حقيقية . إن أزمة أفغانستان خطيرة ، ولن تنتهي إلا عند التوصل إلى تحوية ترتكز على مبادئ الميثاق ، وعلى التنفيذ الصارم لقرارات هذه الجمعية . وبهذه الشروط وحدها يمكن الحفاظ على سيادة أفغانستان وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي ، ووضع حد لعمالة الشعب الأفغاني ، والقضاء على خطر من الأخطار المحدقة بالطم المألوف . والوفد الفرنسي ، على قرار ما فعله في السنوات الماضية ، يؤيد مشروع القرار المطروح على الجمعية لاعتماده .

الاتسة ديفير (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لما كان ممثل

لكمبرغ قد عرض وجهة نظر الدول العشر الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي واسبانيا والبرتغال فيما يتعلق بالحالة في افغانستان وآثارها على السلم والامن الدوليين ، فلا حاجة بي إلا أن اتناول هذا الموضوع بايجاز .

البي من المستهجن حقا أن تخطر الجمعية العامة أن تظل تحيط علما باستمرار الاتحاد السوفياتي في رفع تنفيذ ستة قرارات اعتمدت بالاجلبية الساحقة واستمرار وجود قوات الاحتلال السوفياتي في افغانستان وأن يحدث ذلك بالذات في هذه السنة التي تحتفل فيها بالذكرى الاربعمين لانشاء المنظمة تلك المناسبة التي اقي فيها عدد كبير من البيانات للتذكير بالتزامنا بالمبادئ السامية المتضمنة في الميثاق ؟ فذلك وضع يؤدي استمراره الى ادامة حالة تمثل انتهاكا مكشوفاً للمبادئ الاسامية للميثاق ومنها مبادئ عدم استخدام القوة واحترام حقوق الانسان وحق تقرير المصير ووحدة اراضي الدول .

والذين كانوا يأملون أن ينسبنا مضي الزمن إستمرار الاحتلال الوحشي وازدياده عنفا والمحن التي يتعرض لها الشعب الافغاني وإصرار المقاومة الباسلة التي تعبر عن نضال شعب من أجل استعادة استقلاله وحرية لم تستطع قسوة الاضطهاد أن تقهره ، تبسدت آمالهم سدى .

فالمجتمع الدولي لم ينس وهو ليس غير مبال بالالام التي فرضت على شعب بامره انتهكت حقوقه الانسانية بشكل منتظم من قبل قوات احتلال كما ذكر السيد ارماكورا في تقريره المؤقت . ونحن ننتظر الآن باهتمام بالغ التقرير الجديد الذي يعدّه حالياً المقرر الخاص . ولا يدهشنا أن ما يقرب من ثلث الشعب الافغاني قد ارغم على اللجوء الى بلدان مجاورة وتحول الى جحافل من اللاجئين ، مما يخلق مشاكل خطيرة لتلك الدول . وتتفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لباكستان ، التي تؤوى ما يزيد على ٣ مليون لاجئ وتتحوّل فعلا بالعبء الثقيل الناجم عن حرب اجنبية ، وهو عبء يتفاقم نتيجة للقصف المتكرر لإراضيها . وقد ادان وزراء خارجية الدول العشر الاعضاء في المجموعة الاقتصادية في بيانهم الذي اعتمد في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٥ إتساع العمليات العسكرية

وكررنا موقفهم الأساسي بالنسبة للوضع في مجله في أفغانستان وأشاره على السلم والامن الدوليين .

إن المجتمع الدولي لم يقف موقف اللامبالاة وقد عبّر عن قلقه عن طريق اشتراك العدد المتزايد من الدول في هذه المناقشات كل عام .

ما الذي يطالب به المجتمع الدولي ؟ إنه لا يتجاوز المطالبة بتطبيق مبادئ الميثاق . فهو يطالب بأن تنسحب القوات السوفياتية فوراً بمقتضى تلك المبادئ ، من أفغانستان ، وأن يستعيد ذلك البلد ، بعد أن يتخلص من الاحتلال الاجنبي ، وضعه كدولة مستقلة غير منحازة ، ويتمكن شعبه من ممارسة حقه الكامل في تقرير مصيره وعودة لاجتيه في امان وبكرامة . اليه هذه افضل وسيلة للاحتفال بالسنة الدولية للسلم في عام ١٩٨٦ ؟

وفي التصويت الذي جرى في العام الماضي على القرار الخاص بأفغانستان ، اعربت ١١٩ دولة بوضوح عن رغبتها في التوصل الى حل سلمي . ومن الضروري ألا تتوانس الجمعية العامة في جهودها وآلا يعضد الضغط الذي تمارسه ، حتى يفهم الاتحاد السوفياتي أن رفض الاغلبية الساحقة من البلدان الاعضاء الاعتراف بهذا الاحتلال كامر واقع يلزمه بانهاء احتلاله .

وبهذه الروح سيصوّت وفي لصالح مشروع القرار المعروض على الجمعية ، كما فعل في السنة الماضية .

السيد ميسمان (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في كانون

الاول/ديسمبر ١٩٧٩ مُدّم العالم بنحبا عبور القوات المسلحة السوفياتية الحدود التي داخل أفغانستان . وما زال الاحتلال العسكري لهذا البلد المضيف غير المنحاز مستمرا على قدم وساق . وخلال السنوات التي اعقبت ذلك الحدث ، اجبر ملايين من الافغان على الهرب من ديارهم وما تزال الحالة تهدد الاستقرار الاقليمي والسلم والامن الدوليين بمخاطر شديدة ، ولا يمكننا ان نغفل عن الواقع المتمثل في أن العالم المخالسي الذي إنبنى على المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة قد تعرّف لخطر شديد

نتيجة اعتماد دولة عظمى رئيسية ، بما لا يحتاج الى برهان ، لالتزام أهدافها السياسية بالوسائل العسكرية وعلى حساب الوجود الوطني المستقل لشعب آخر .

وكما أكد سفير لكسمبرغ في بيانه باسم الدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي واسبانيا والبرتغال تذكّرنا هذه المناقشة بأن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يذعن ، ولن يذعن ، لمحاولات الاتحاد السوفياتي المستمرة إخضاع شعب أفغانستان باستخدام قوته العسكرية الساحقة وفرض نظام من صنعه على هذا البلد غير المنحاز .

والمواقف الخطيرة للتدخل السوفياتي على استقلال المنطقة ملموسة بوضوح في الانتهاكات المتكررة للسلامة الإقليمية لباكستان ومجالها الجوي . وأود أن أذكر في هذا الصدد بأن الدول العشر الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي أدانت بقوة في تموز/يوليه قصف أراضي باكستان وطالبت الاتحاد السوفياتي مرة أخرى بأن ينهي تدخله ، وهو لب النزاع .

وتشارك حكومة هولندا المجتمع الدولي في إدانة انتهاك الاتحاد السوفياتي لسيادة أفغانستان وملامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ، مؤيدة تأييدا كاملا قرار الجمعية العامة الخاص بهذه المسألة . وتمتد هولندا ، وهي تشارك بذلك الاغلبية العظمى من الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، أن المعاناة المساوية التي فرضت على ملايين الافغان وأشار الاحتلال السوفياتي التي تؤدي الى زعزعة الاستقرار لا يمكن اصلاحها إلا عن طريق تسوية تفاوضية وفقا للمبادئ الواردة في مشروع القرار هذا . وفي مقدمة العناصر التي يمكن أن يبنى عليها حل الازمة الافغانية ، نجد العنصر الذي يتمثل في إزالة السبب الرئيسي للازمة : التدخل المكثف للقوات السوفياتية في البلد واحتلالها له . وانسحاب تلك القوات وفقا لجدول زمني محدد يظل حجر الزاوية لاجتداد تسوية شاملة تسمح لشعب أفغانستان أن يمارس بحرية حقه في تقرير المصير ، وتمكّن اللاجئين من العودة الى ديارهم بأمن وكرامة وتتيح لأفغانستان أن تستعيد وضعها التقليدي كدولة مستقلة محايدة وغير منحازة .

ومن دواعي قلقنا العميق ، أن لجوء الاتحاد السوفياتي الى المراوغة عند إشارة هذه المسألة الهامة يشير الى الافتقار المستمر للارادة السياسية في أي تعاون حقيقي بروح بناءة ، في الجهود الدولية الرامية للتوصل الى إتفاق على أساس هذه المبادئ .

ويشير القلق الافتقار الى أى تقدم ملموس في هذه المفاوضات ، لان الحالة في افغانستان لم يتوقف تدهورها طوال السنوات الست الماضية ، وقد تأخر كل مكان البلد ، على نحو بالغ ، بويلات الحرب التي فرضت على افغانستان بسبب الفزو السوفيياتي . وقد استطاعت المقاومة التي يشنها المقاتلون في سبيل الحرية في افغانستان ، والذين تشهد شجاعتهم التي لا تقهر في مواجهة هذه التحديات الهائلة على التمسك التقليدي والقوي للشعب الافغاني باستقلاله ، أن تجعل أجزاء كبيرة من أراضي ذلك البلد بعيدة عن متناول السيطرة الفعلية للمحتل . وردا على ذلك ، لجأ جيش الاحتلال الى أساليب التدمير الشامل والاستخدام العشوائي للعنف ضد السكان المدنيين . وقد ترك القصف المنتظم للقرى والتدمير المتعمد للهياكل الاساسية في الريف الكثير من أرباحه خراباً يباباً وتسبباً في هجرات واسعة النطاق للاجئين الى مناطق اخرى وبلدان مجاورة . ونتيجة لذلك ، انخفض الانتاج الزراعي انخفاضاً حاداً . وهناك تقارير مشيرة للانزعاج بشأن مخاطر المجاعة الناجمة عن نقص الاغذية ، وكثرة حالات سوء التغذية وخاصة بين الاطفال .

وتتمتع المقاومة الشعبية ضد النظام الذي فرضه التدخل المسلح الاجنبي بتجاهل وحشي لابطس مبادئ حقوق الانسان . فقد ضاقت سجون البلاد بالآلاف السجناء السياسيين وأصبح تعذيب المعتقلين واساءة معاملتهم ، من المسائل المألوفة ، كما أن عدد أحكام الإعدام والإعدامات التعسفية في ازدياد . وبما أن الشعب الافغاني لا يمكن لومه على رفضه الخضوع لطفيان نظام وضعته في السلطة ودعمته قوات اجنبية، فإن الاتحساد السوفيياتي هو الذي يتحمل بنصيب هائل من المسؤولية عن الحالة المرعبة لحقوق الانسان في البلاد .

وقد أقتع الخراب والتدمير الكاملان اللذان حلا بالبلاد ملايين الافغانيين أن السبيل الوحيد للفرار من هذه الحرب المتواصلة والكوارث التي تماحبها هو البحث عن ملاذ عبر الحدود . وفي هجرة جماعية واسعة النطاق ، بارح ما يزيد على أربعة ملايين افغاني ، أي ما يقرب من ثلث مجموع السكان ، ديارهم وفرّوا بحثاً عن الامان في البلدان المجاورة . وفي باكستان وجدها ، استقبل ثلاثة ملايين لاجئ بكرم وفادة

وترحاب مخي . غير أن تدفق هذا العدد الكبير بحثا عن المأوى والغذاء يضيف أعباء خطيرة على اقتصاد باكستان الذي ينوء بتلك الأعباء بالفعل . ولذا اطلع المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من الوكالات الدولية بدور هام في الجهود الدولية الرامية الى تخفيف عبء هذه الحالة .

غير أن مشكلة اللاجئين لا يمكن حلها إلا في إطار تسوية شاملة تفاوضية على أساس قرار الأمم المتحدة . وقد قدم المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز والمجلس الأوروبي مقترحات محددة للحل وفقا لمبادئ هذه القرارات . وترى حكومتي أن كل هذه النهج لها وجهتها . وتواصل هولندا تأييدها الكامل للمسامي التي يقوم بها الأمين العام وممثله الشخصي السيد كوردوفيز ، وقد درمنا تقريرهما الأخير بعناية . ويخلص التقرير ، وبحق ، الى أن السير بالمفاوضات الى نتيجة ناجحة يتطلب إظهارا جازما للإرادة السياسية . وترى حكومة هولندا أن الاتحاد السوفياتي هو الذي عليه أن يستجمع إرادته السياسية للخروج من المأزق الحالي وعليه أن يعلن بوضوح أنه يدوي الانسحاب من أفغانستان . وقد آن الأوان للاتحاد السوفياتي أن يعترف بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل لمسألة أفغانستان . فالاستخدام المستمر للقوة والقهر سيحول أفغانستان الى منطقة دائمة للحرب وسيزيد من حدة التوترات في جنوب غربي آسيا ، وفي سائر أنحاء العالم . ولذا فإننا مقتنعون بأن التوصل الى تسوية وفقا لمشروع القرار ، الذي تؤيده الاغلبية الساحقة لهذه الجمعية العامة كما أيدت قرارات مماثلة في الماضي ، من شأنه أن يخدم ، بصورة أفضل ، مصالح جميع الأطراف المعنية وقضية السلم والامتقرار في المنطقة .

السيد محبوباني (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن

سنغافورة واحدة من أصغر الدول الاعضاء في الأمم المتحدة . وهي دولة ضعيفة عسكريا . ونظرا لاننا دولة صغيرة وضعيفة عسكريا ، نولي اهتماما كبيرا لفعالية القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ونظام الأمم المتحدة للأمن الجماعي . ونظرا لان أمن سنغافورة الوطن يتعرّض للمخاطر عندما تتعرض أي دولة صغيرة أو ضعيفة عسكريا

لعدوان أو تدخل من أي نوع من جانب دولة أكبر أو أقوى عسكرياً ، فقد رفعت سنغافورة صوتها عالياً دفاعاً عن المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة حيثما انتهكت سواء كان ذلك في أفغانستان أو كمبوتشيا أو غرينادا . ونحن نعتقد أن كل الدول الصغيرة والضعيفة عسكرياً تشاطرننا نفس الاهتمام بالدفاع عن تلك المبادئ التي توفر لنا قدراً من الحماية في عالم شديد النزوع إلى العنف .

عندما يدرج بند على جدول أعمال الجمعية العامة لعدة سنوات ونظل نستمع في شأنه لنفس الحجج المرة تلو المرة ، قد يوجد ميل إلى أن يبهت ادراكنا لأهمية المسألة موضوع المناقشة . والجمعية العامة تنظر في مسألة أفغانستان الآن للمرة السابعة . ولذا فإن هناك حاجة للتوقف وإلقاء نظرة جديدة على المسألة ولنذكر أنفسنا بأهمية القضية موضوع البحث .

ومسألة أفغانستان تتسم بالأهمية لأسباب عديدة فهي ، أولاً ، المثل المعاصر الوحيد لامة صغيرة تتعرض للغزو والاحتلال من جانب دولة عظمى رئيسية مجاورة . وذلك ، في حد ذاته ، يمثل حقيقة بارزة عندما نتذكر أن الأمم على مدى التاريخ المدون ، تتطور ، عندما تزداد قوة ، تطورا حتميا إلى امبراطوريات . واليوم ، مع ظهور الأمم المتحدة وقبول ١٥٩ دولة عضوا لميثاق الأمم المتحدة الذي امتن " مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضاء المنظمة " ، لا يمكن أن يسمح المجتمع الدولي لاية أمة ، بصرف النظر عن قوتها أو بأسها ، بأن تغزو أو تحتل جارة لها ممارسة لحق كانت الدول العظمى تدعيه لانفسها في الماضي . وإذا كنا منغفل هنا اليوم في الأمم المتحدة في عكس مسار غزو واحتلال أفغانستان فإننا بذلك لن نساعد إلا على إعادة عقارب التاريخ إلى الوراء . ولذا فإن كل دولة عضو في هذه المنظمة . وأخص بالذكر في هذا الصدد كل دولة صغيرة ، لها مصلحة ذاتية قوية في النتيجة التي ستفضي إليها جهود الأمم المتحدة بشأن تحرير أفغانستان .

وثانياً ، اننا نسلم بحقيقة أن الأمم المتحدة قد عجلت تصفية الاستعمار في العالم . وقد نم على هذا الدور الخاص للأمم المتحدة في الفصل الحادي عشر من

مخاطبا الذي يعلن ، بين جملة امور ، ان شوب الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي يجب ان يجمع لها بحماية " الحكم الذاتي " واذا ما مكن الاتحاد الصوفياتي من ان يندمج في الامانتان فإن مد ترقية الاستثمار الذي كاد ان يصبح جزرا ، قد يحل محله مد استثماري جديد ، على النحو الذي ظهر حتى الان في افغانستان وكمبوديا .
لهذين السببين ، يجب على الدول الاعضاء في هذه المنظمة ان تؤيد مشروع القرار المطروح عليها والذي يدعو الى انسحاب كل القوات الاجنبية واستعادة الامانتان لحريتها واستقلالها .

ولم يقدم معارضو مشروع القرار هذا إلا حجة واحدة ضده ، إذ يقولون انه يصل الى مرتبة التدخل في الشؤون الداخلية لافغانستان . وليست هذه حجة جديدة . فقد سمعناها كل عام اثناء مناقشة مسألة افغانستان . وحيث انها تتكرر مرّة اخرى هذا العام ، فربما كان علينا ان نناقش مرة اخرى بإيجاز لنحدد من هو الذي يتدخل حقا في الشؤون الداخلية لافغانستان .

لقد زعم الاتحاد السوفياتي ان قواته دخلت افغانستان في ٢٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ بناء على دعوة من حكومة افغانستان ووفقا لمعاهدة المداخلة والتعاون وحسن الجوار المبرمة بين افغانستان والاتحاد السوفياتي . والسؤال الحاسم المطروح امامنا هو من الذي وجه هذه الدعوة باسم حكومة افغانستان ؟ لا يمكن ان يكون من وجهها الرئيس حفيظ الله امين ، الذي كان رئيسا لجمهورية افغانستان وحكومتها آنئذ ، لان الجيوش السوفياتية قتلته في ٢٧ كانون الاول/ديسمبر ، بعد ثلاثة ايام فقط من بدء الغزو السوفياتي . إذن ، هل وجه الدعوة بابراك كارمال ؟ واقع الامر ان بابراك كارمال لم يكن يشغل أي منصب في حكومة افغانستان حتى ٢٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ، ومن ثم ، لم تكن له أي سلطة للتصرف باسم الحكومة . اذ كان يعمش آنذاك في منفاه في اوربا الشرقية ، الى ان اعاده الاتحاد السوفياتي الى كابول في ٢٧ كانون الاول/ديسمبر ، بعد قتل حفيظ الله امين .

وشمة امر آخر يتسم بالاهمية البالغة هو ان اول بيان يعلن ان بابراك كارمال قد أصبح الرئيس الجديد لافغانستان جاء في نشرة اذاعية من الاتحاد السوفياتي . ولذلك ، لا يعمنا هنا إلا ان نخلم الى نتيجة مفادها ان حكومة امين لم توجه الدعوة أبدا أو تسمح بدخول القوات السوفياتية افغانستان . وعليه ، فإن التدخل السوفياتي في افغانستان اجراء غير مبرر قانونا ، وعمل عدواني ينطبق عليه فحوى المادة ٢(٤) من ميثاق الامم المتحدة وقرار الجمعية العامة ٢٣١٤ (د - ٢٩) . كما ان الاتحاد السوفياتي ارتكب جريمة تهدد السلم الدولي ، طبقا لما جاء في قرارى الجمعية العامة ٢٣١٤ (د - ٢٩) و ٢٦٢٥ (د - ٢٥) . يتضمن قرار الجمعية العامة ٢٣١٤ (د - ٢٩) تمريد العدوان ، بينما يتضمن قرارها ٢٦٢٥ (د - ٢٥) الاعلان الخاص

بمبادئ القانون الدولي فيما يتعلق بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة .

من المرجح أن الاتحاد السوفياتي تصور بعد أن غزا أفغانستان وأقام النظام العميل فيها ، أن الكفاح سينتهي بسرعة . فقد بدا له أن القتال لن يكون متكافئاً لأنه قتال بين آلة عسكرية عملاقة في مواجهة ومجموعة المقاتلين الأفغان الذين يدافعون عن استقلالهم بضراوة لكنهم غير مزودين بسلح كافي . ولم يتوقع أحد أن يصمد الأفغان طويلاً أمام القوة الساحقة للآلة العسكرية السوفياتية .

لذلك ، فإنه من الغريب جداً أن الاحتلال السوفياتي لأفغانستان لم يصبح ، بعد انقضاء ست سنوات تقريباً ، حقيقة واقعة . وقد تحولت حركة المقاومة الأفغانية إلى حرب تحرير وطنية تشكل تحدياً حقيقياً هائلاً للسيطرة السوفياتية على أفغانستان ، وهي قد تسببت في وقوع إصابات لا تحصى بين الجنود السوفيات إلى الحد الذي جعل الرأي العام السوفياتي ، الذي أخفيت عنه أخبار الحرب ، يبدأ في إدراك الحقيقة ، في نهاية المطاف . وبعد أن استمعنا إلى الكثير من الأخبار المأخوذة عن تقارير الصحافة الغربية أثناء هذه المناقشة ، أصبحوا لي أن أمتشهد بما جاء في مقال نشرته صحيفة " نيويورك تايمز " في صفحتها الأولى بالأمس :

" ... بعد مرور ست سنوات تقريباً على القتال ، وبعد أن خدم مئات الألوف من الجنود السوفيات في أفغانستان وسقط منهم الآلاف بين قتيل وجريح ، لن يستطيع الاتحاد السوفياتي أن يزعم أن هناك عدداً قليلاً من الجنود السوفيات في أفغانستان بشكل مؤقت من أجل المساعدة " .
وهناك مقال آخر قرأته في مجلة مويسرية ، أأمل أن تعتبر أكثر موضوعية ، يساعد على تفسير أسباب فشل قوات الاحتلال . ويقول المقال :

"... وهناك حقائق لا حصر لها تشهد على عدم ملاءمة هذه القوات وعلى تدهور معنوياتها بمورة مطردة ، فالطيّارون السوفيات يحلقون بطائراتهم على ارتفاعات عالية عندما يتوقعون مجابهة نيران مدافع العدو الرشاشة ، بالرغم من ضآلة فعاليتها ، ولا يبدي الجنود السوفيات أية رغبة في القتال ،

ويترددون في الخروج من مركباتهم المدرعة ، ويبعدون كثيرا من الوقت والجهد في عقد صفقات السوق السوداء ، ويقايضون على الذخيرة والبنادق بالحشيش والافغنية . وقد لوحظ ارتفاع حاد في نسبة ادمان المخدرات ، كالهرويين الذي بدأ ، بما له من تأثير مخدر مهمت في الانتشار في كل مكان . وبالرغم من أن حركة المقاومة أمرت عددا قليلا بالفعل من أسرى الحرب ، بالمفهوم المحدد في اتفاقية جنيف ، ورغم أنه لا يوجد إلا عدد قليل من الهاربين من الخدمة تحت تأثير دوافع سياسية ، فالدلائل تشير بصورة متزايدة الى أن الجنود السوفييات يتركون مواقعهم .. "

وقد نشرت تلك النقاط مجددا في سلسلة مقالات من ثلاثة أجزاء في " صحيفة نيويورك تايمز " في أعدادها الصادرة من ٢١ تشرين الاول/اكتوبر الى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر . ومرة اخرى استشهد بالفقرة التالية من مقال بقلم آرثر بونر ، يقول فيه :

" ويتماطى الجنود السوفييات المخدرات على نطاق واسع ، ويبيع بعض الروس البنزين والذخيرة والبنادق المسروقة ليحصلوا على ما يمكنهم من شراء المخدرات ، وذلك طبقا لما قاله عدد من الروس الهاربين من الخدمة الذين يعيشون الآن مع الخوار الافغان .

" وعلاوة على ذلك ، يقول كثيرون من قادة الخوار إنهم اسروا جنودا من الروس وهم تحت تأثير المخدرات أو وهم يحاولون شراء الحشيش أو الهرويين من تجار المخدرات بالقرى .

"و طبقا لما يقوله الدبلوماسيون والمحللون الغربيون الذين يحللون الحالة الافغانية في باكستان وغيرها ، أدمن الجنود الروس في افغانستان المخدرات لنفس الاسباب التي دفعت العديد من الامريكانيين الى ادمان المخدرات في فيت نام : فهم شباب ، يعيشون بعيدا عن القيود الاسرية ، تسيطر عليهم مشاعر الملل والخوف ، ويتعرضون لضغوط رهيبية تطالبهم بإشبات وجودهم . ويقول

الهاربون من الخدمة إن الكثير من الجنود الروس الموجودين في
افغانستان تلاميذ بالمدارس لم يتجاوز مستوى تعليمهم الصف العاشر أو
الثاني عشر" . (صحيفة نيويورك تايمز ، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر
١٩٨٥ ، ص ١٠)

ومن ثم ، تتوافر لدينا الآن كل الدلائل الكافية على أن الجيش السوفياتي في
افغانستان قد انهارت معنوياته وأصبح جيشا غير نظامي . وأن المرء ليتساءل كيف يمكن
لجيش بلا معنويات أن يكون مفيدا لشعب افغانستان ؟ الواقع ، إن ذلك الشعب لم يستفد
من وجود ذلك الجيش على الاطلاق .

ونتيجة لازدياد مشاعر الاحباط ازاء عجزه عن احتواء المقاومة ، تمادى جيش
الاحتلال السوفياتي في اللجوء الى وسائل أكثر وحشية ضد السكان المدنيين بصفة خاصة ،
فاستخدم المزيد من طائراته العمودية المسلحة القوية ، وازدادت قوة نيرانه
والأكثر من ذلك وحشية استخدامه للالغام المضادة للأفراد والشراك الخداعية التي تسببت
في اصابة الآلاف . وقد تحول الريد تدريجيا الى مناطق غير مأهولة وقرى مهجورة وديار
هدمها القصف وبساتين مدقرة .

ولإعطاء فكرة عامة عن عدد الاصابات في افغانستان ، أود أن أتلو ما ذكره
زميلي ، السفير ستيفن لويس ممثل كندا بالأمس في الفقرة الهامة التالية :

"وعلى سبيل المثال ، أدخل الى المستشفى الميداني الصغير في بيشاور
خلال شهر تموز/يوليه ، ١٩٩ مصابا بجراح حرب ، وأجريت عمليات جراحية على ٤٧٨
شخصا ، وعولج ٩٦٢ شخصا بغير جراحة . ولكن اذا أخذنا هذه الأرقام وضاعفناها
بعدد المستشفيات الميدانية ومراكز الطوارئ المتحركة في باكستان وايران ،
علاوة على عشرات الآلاف من الاصابات التي تعالج في افغانستان ذاتها ، ثم قمنا
بضربها في ١٢ شهرا عن السنة الواحدة ثم في ستة عن ست سنوات من الحرب
الداثرة رحاها بلا هوادة ، واذا انتبهنا الى الاشارات المستمرة للأجراءات
الجراحية والتجبيرية والعلاجية للمقعدين التي ترد في تقارير لجنة الصليب
الأحمر الدولية لرأينا صورة مفرقة لامة يجرى ذبحها والتكفيل
بها" . (A/40/PV.73 ، ص ٩٧)

وبينما يحدث كل ذلك ، نسمع أثناء المناقشة هنا من يقول لنا ان حياة الافغان لم تكن في يوم أفضل مما هي الآن : وأن عدد الاطباء وأسرة المستشفيات والصيديات التي تديرها الدولة تضاعف منذ عام ١٩٧٩ . لكننا لم نسمع من أحد ما اذا كان ذلك كافيا لخدمة الملايين من الافغان الذين يقتلون أو يجرحون في الحرب . وقد قيل لنا إن أكثر من مليون أفغاني انقذوا من أهوال الامية ، لكننا لم نخبرنا أحد ما اذا كان هناك أكثر من مليون غيرهم ذهبوا في نفس الفترة . وكما قال صغير كندا أمر ببلافة :

"وفي الخيار بين تعلم القراءة والكتابة وبين الحياة فإنهم بالقطع ، شأننا جميعا ، كانوا سيختارون الحياة . ولكن لماذا يفرض عليهم الاختيار؟ لماذا لا يحملون على الإثنين معا؟" (A/40/PV.73 ، ص ١٠٢)

وبالإضافة الى سياسة التهديد هذه التي لا ترحم ، تبذل الجهود ، كما أشار الى ذلك وزير خارجية باكستان في المناقشة هنا ، لإغناء الطابع السوفياتي على البلد . وتشير التقديرات المختلفة الى أنه يوجد ما بين ٢٥ ٠٠٠ و ٤٠ ٠٠٠ أفغاني يتلقون العلم في الاتحاد السوفياتي على أمل ايجاد جيل جديد طيع سهل الانقياد . ومما يشير المزيد من القلق ضم أفغانستان الى الاتحاد السوفياتي بطريقة بطيئة . اذ يبدو أن السلطة في الوزارات الحكومية باتت في أيدي حفنة من المسؤولين الافغان ذوي المناصب العالية ، لكن المناصب الرئيسية يشغلها مواطنين سوفيات كما ان التكامل الاقتصادي يسير على قدم وساق ، وإجمالي الانتاج من الغاز الطبيعي يفض الى الاتحاد السوفياتي.

لقد قيل لنا المرة تلو الأخرى أن علينا ان نحكم على الدولة من الدول على أساس أفعالها. كما أن السيد غورباتشوف ، أمين عام الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، صرح بقوله في مقابلة أجرتها معه مؤخرا مجلة "تايم" في ٩ أيلول/سبتمبر

١٩٨٥

"لا ينبغي أن يكون هناك اختلاف بين الأقوال والأفعال . يجب أن تقتصر

الأقوال بالأفعال ."

وحتى الآن ، أمفر الاحتلال السوفياتي لافغانستان ، حسب تقديرات جهات عرف عنها التحفظ في تقديراتها ، عن ربع مليون ضحية ، وحسب تقديرات أخرى ، عن مليون ضحية . كما أننا نشاهد أيضا ذلك مكان أفغانستان وقد باتوا لاجئين ، الامر الذي يشكل عبئا هائلا على باكستان وايران ويتسبب في خراب واسع النطاق في المناطق الريفية . فالاحتلال كان تجربة مريرة للسكان الافغان . وقد حاول بعض المراقبين إضفاء الصبغة الرومانسية على المقاوم الافغاني . والحقيقة ، أن المقاوم الافغاني يقاتل في حرب تامة قاسية وقذرة ، وهذه هي الحرب التي يجب أن تتوقف فورا . ومنذ بدأت هذه المعاناة مع الغزو السوفياتي لافغانستان في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ، يتحمل الاتحاد السوفياتي اليوم المسؤولية عن ايجاد حل سلمي .

وينبغي للتحليل العاطفي الذي تقدمه هنا بشأن المشكلة الاقتصادية أن يقدم للاتحاد السوفياتي أن من مصلحته أن يساعد في ايجاد حل لافغانستان . لقد أثبت غزو أفغانستان أنه خطأ مكلف . أولا ، وكما وضحت سابقا ، كان الغزو مكلفا بالنسبة لمعنويات الجيش السوفياتي . وثانيا ، كانت الحرب مكلفة بالنسبة للاتحاد السوفياتي من وجهة النظر الاقتصادية . وثالثا ، كانت مكلفة بالنسبة لإفساد العلاقات بين الاتحاد السوفياتي وبلدان عدم الانحياز ، وهي العلاقات التي علق عليها الاتحاد السوفياتي تاريخيا أهمية بالغة . فقد أدانت الاغلبية الساحقة لبلدان عدم الانحياز التدخل السوفياتي في أفغانستان ، وأيدت قرارات الامم المتحدة في هذا الشأن . ورابعا ، كانت الحرب مكلفة بالنسبة لعلاقات الاتحاد السوفياتي مع البلدان الامامية . وأخيرا ، وكما قال مفير ماليزيا أمس :

"وعلى الصعيد الدولي ، يشير التدخل السوفياتي في أفغانستان لدى الكثيرين منا الهلع والاحساس العميق بالضعف والتمرد للخطر ، لاننا نرى دولة عظمى رئيسية هي عضو دائم في مجلس الامن وتترتب عليها مسؤولية خاصة في صيانة السلم والامن وفقا لمبادئ الميثاق ، تبدي احتقارها لهذه المبادئ ذاتها"

(A/40/PV.73 ، ص ١٨٢)

ومن دواعي التشجيع أن نقرأ في تقرير الأمين العام أن حكومتي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة قد أكدتا في عدة مناسبات تأييدهما لايجاد تسوية سياسية عن طريق المفاوضات ، ولاستمرار الجهود التي يبذلها الأمين العام . ومع ذلك ، وكما قال وزير خارجية باكستان في كلمته التي ألقاها هنا حول هذا الموضوع ، فشلت لسوء الحظ ، بعض المفاوضات التي أجريت في الآونة الأخيرة ، بسبب الشروط الجديدة التي فرضها نظام كابول . ونحن نأمل باخلاص ألا يكون فرض شروط جديدة مجرد محاولة من جانب الاتحاد السوفياتي لكسب الوقت بغية تدعيم موقفه في أفغانستان . ومن حيث المبدأ ، يؤيد وفدنا ، بالتأكيد ، إجراء مفاوضات مباشرة في أي نزاع ، لكنه يتعين ، كما تنجح المفاوضات المباشرة ، أن تجرى بين الأطراف المعنية المشتركة أماما في القتال الفعلي ، وفي حالة أفغانستان ، بين الاتحاد السوفياتي والمجاهدين .

وأخيرا ، أود القول أن مشروع القرار المعروف علينا مشروع معتدل وضع لتوفير استهدافا لوسيلة دبلوماسية يستخدمها الاتحاد السوفياتي للخروج من أفغانستان ويتضمن مشروع القرار عناصر قائمة على المبادئ المنصوص عليها في الميثاق ، فأولا ، يدعو مشروع القرار إلى انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان . وثانيا ، يدعو إلى إعادة الاستقلال إلى أفغانستان . وثالثا ، يؤكد على حق الشعب الأفغاني في تقرير مستقبله . ورابعا ، يضمن حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم .

وينص مشروع القرار أيضا على ولاية جديدة للأمين العام وممثله كيما يواصل جهودهما البناءة لايجاد حل للمشكلة الأفغانية .

ولذلك ، نأمل أن يصوت المزيد من الدول هذا العام لصالح مشروع القرار ، وهو القرار الذي اشتركت في تقديمه كل من الأردن ، الإمارات العربية المتحدة ، أنتيفوا وبربودا ، أوروغواي ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، باكستان ، البحرين ، بروني دار السلام ، بنغلاديش ، تايلند ، تركيا ، تونس ، جامايكا ، جزر سليمان ، جزر القمر ، جيبوتي ، دومينيكا ، زائير ، ساموا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سانت لوسيا ، السنغال ، شيلي ، الصومال ، عمان ، غامبيا ، غواتيمالا ، غينيا ،

الفلبين ، فيجي ، قطر ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكويت ، ماليزيا ، مصر ،
المغرب ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، موريتانيا ، نيبال ، النيجر ،
هايتي ، هندوراس ، وبلدى سنغافورة.

ونحن نشعر أنه كلما ازداد عدد الاصوات لصالح مشروع قرار الامم المتحدة هذا ،
بات من الأرجح أن تستعيد أفغانستان حريتها واستقلالها ، ومن الأرجح أن يصبح
عالمنا آمنا للامم الصغيرة خلال الاعوام الاربعين القادمة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : استمعنا الى المتكلم الاخير في

المناقشة حول البند ٢٨ من جدول الاعمال .

اعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليق تصويتهم قبل التصويت .

واذكر الاعضاء أنه ، وفقا للقرار ٤٠١/٣٤ ، يقتصر تعليق التصويت على ١٠

دقائق وتدلي الوفود ببياناتها من مقاعدها .

السيد رجائي خراساني (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمه شفوية عن

الانكليزية) : سموت وفدى لصالح مشروع القرار بشأن أفغانستان . وبالنيابة عن
حكومتي ، أود أن أقدم التفسيرات التالية .

إن مأساة غزو القوات الروسية لأفغانستان لا تعتبر انتهاكا لجميع قواعد القانون الدولي وتدخل غير مشروع يتجاهل كلية الطابع الشكافي الإسلامي لشعب أفغانستان المسلم فحسب . بل وتشكل أيضا تهديدا للسلام والامن والاستقرار في المنطقة بأكملها .

تمثل أفغانستان ، البلد الإسلامي ، أهمية حيوية بالنسبة لبلادنا ، نظرا لموقعها الجغرافي الذي يجعل لنا معها حدودا مشتركة بامتداد ٨٠٠ كيلومترا ، وبالنظر أيضا الى التراث المشترك لعمق الجذور بين أمتينا . وبفضل تاريخنا المشترك ، ولغتنا المشتركة ، وقبل كل شيء ديننا الإسلامي المشترك لا انفصام لمصير شعب أفغانستان عن مصير شعبنا ، ومن ثم لاستطيع جمهورية إيران الإسلامية أن تلزم الصمت أو تقف غير مبالية إزاء الاحتلال العسكري لأفغانستان ، وقصف المناطق الحضرية فيها وما تتعرض له مئات الآلاف من سكانها الأبرياء من مذابح وحشية .

وعلاوة على ذلك ، تسبب الاحتلال في نزوح حوالي ٥ مليون نسمة يمثلون نحو ثلث عدد سكان أفغانستان ، منهم حوالي ٢ مليون التمسوا الملاذ في جمهورية إيران الإسلامية والبقية في باكستان . والشعب المسلم في إيران رغم العبء الثقيل الذي تفرضه الحرب ، سعيد باستضافة إخوانه وأخواته من الأفغان بغض النظر عن العبء الإضافي الثقيل الذي تلقى تلك الضيافة على عاتق اقتصادنا المنهك ، وهو ما لا ينبغي إغفاله .

بيد أن المشكلة الأساسية تتمثل في أن مايوفد عادة ، وبصورة مبسطة ، باعتبارها مسألة داخلية تخص أفغانستان مشكلة لا يبدو أنها داخلية بكل ذلك القدر . لأن طفق مايسمى بالمسائل الداخلية قد أشر على البلدان الأخرى تأثيرا كبيرا . ويرجع ذلك الى أن مايسمى بالنظام الديمقراطي في أفغانستان لايمثل إلا تلك القوات الخارجية

التي لا يمكن للنظام بدون دعمها العسكري المستمر أن يظل في السلطة ، والتي تظل على استعداد باستمرار لإبادة المزيد من مئات الآلاف من أبناء الشعب الأفغاني عملاً على إبقاء ذلك النظام البغيض الذي لا يريده أحد على قدميه المشلولتين .

وبأي معيار ، لا يحق لمن لا يستطيعون الحكم دون مساندة عسكرية من قوات أجنبية أن يدعوا المشروعية ، كما أن أي دعوة يوجهها مثل ذلك النظام غير المشروع لما يوصف بإفراط بأنه قوة عسكرية محدودة ، لا يمكن أن تكون دعوة ذات صلاحية . ونحن لا نرى مبرراً على الإطلاق لأن تصبح أرض أفغانستان ساحة قتال قوات أجنبية تخوض فوقها حرباً ضد الشعب الأفغاني ، وتجعل الكثيرين من أبنائه لاجئين في بلدان أخرى .

وفي رأي جمهورية إيران الإسلامية أن الحل السياسي الممكن والوحيد لمشكلة أفغانستان هو الانسحاب الفوري غير المشروط لقوات الاحتلال العسكري السوفياتية من أفغانستان ، والعودة الطوعية وبكرامة للاجئين الأفغان إلى وطنهم والاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب الأفغاني في تقرير المصير واختيار حكومته بنفسه .

ونعتقد أن جميع المحادثات التي لا يشترك فيها شعب أفغانستان ، وهو الطرف الرئيسي في المفاوضات ، محادثات باطلة .

لقد طالب ممثل نظام السيد كارمال في بيانه بإجراء مفاوضات مباشرة دون مزيد من الإبطاء ، ومما يشير الدهشة ، أن المجاهدين الأفغان وهم الطرف الحقيقي في المفاوضات يطالبون أيضاً وبصورة ملحة بنفس الشيء . ومن ثم يمكن ، إذا ما توافرت حسن النية الشروع فوراً في إجراء مفاوضات حقيقية بناءة ، ولكن مهما كانت المحادثات الجارية في جنيف ناجحة - مع الاحترام الكامل لمبادرة الأمين العام وكل النية الحسنة والجهود القيمة لممثله الشخصي - أو شرية في محتواها فإن تلك المحادثات تظل باطلة وغير مشروعة بسبب غياب الشعب الأفغاني .

ومن ثم ، لدى حكومة جمهورية إيران الإسلامية تحفظات على الفقرة الثامنة من ديباجة مشروع القرار .

وأخذاً للنقاط السابقة في الاعتبار ولكون جمهورية إيران الإسلامية قد ظلت تراقب الحالة في أفغانستان عن كثب ، ترى أن التوصل إلى حل للمشكلة يكفل حرية

(السيد خراساني ،
جمهورية إيران الإسلامية)

أفغانستان واستقلالها دون تدخل بأي شكل من الأشكال من جانب كل القوى الأجنبية -
واهدد على "كل" - ليس أمرا مستحيلا . فنحن مازلنا متفائلين ، ونأمل أن يتمكن
التوصل الى ذلك الحل .

وأفضل شرح للنضال الحالي ، هو مانجده في القرآن الكريم عندما يشير الى
ما يبدو أنه العنصر المشروع الوحيد من عناصر الحالة المعقدة التي يتعرض لها شعب
أفغانستان :

بسم الله الرحمن الرحيم

"أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير."

سورة الحج (الآية ٣٩)

ذلك هو نضال الشعب الأفغاني .

السيد مويبا بالنسيا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : إن

الهدف الاول للأمم المتحدة صون السلم والامن الدوليين . وتحقيقا لذلك الهدف ، عليها
أن تتخذ تدابير جماعية فعالة لمنع وإزالة الاخطار التي تهدد السلم وقمع أعمال
العدوان والأعمال الأخرى التي قد تخرق السلم . وينبثق عن هذا الهدف المبدأ الرئيسي
الوارد في الفقرة ٤ من المادة الثانية من ميثاق سان فرانسيسكو الذي يدعو الى أن :
"يمنتع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد
باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي
دولة " .

وترى المكسيك أن تلك القاعدة لها صلاحية عالمية ولا يمكن أن تكون محل اجتهادات في
التفسير أو استثناءات . ولقد دافعنا عنها دوما دفاعا حازما في كل المحافل
باعتبارها مبدأ أساسيا للتعايش السلمي ، وهو مبدأ يرتبط ارتباطا وثيقا بمبدأين
هامين آخرين ماعد بلدى على تضمينهما في القانون الدولي هما : احترام حق الشعوب في
تقرير المصير بحرية ، وعدم تدخل أي دولة بأي حال في شؤون دولة أخرى .

قد أدانت المكسيك دوما أعمال المدوان ، سواء المباشر أو غير المباشر ، والاحتلال غير المشروع وأي عمل آخر معلن أو مستتر يتضمن تهديدا باستخدام القوة أو ينطوي على استخدامها أو يستهدف الإطاحة بحكومات شكلت بمورة مشروعة أو زمرة استقرارها . لقد أعلننا ذلك منذ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ فيما يخص وجود القوات السوفييتية في الأراضي الأفغانية ، وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ، اقترحت حكومة المكسيك عقدا ما أصبح الدورة الاستثنائية الطارئة السادسة للجمعية العامة للنظر في المسألة المطروحة علينا الآن مرة أخرى . ومنذ ذلك الحين أيدنا تأييدا حاسما جميع القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة في ذلك الخصوص .

وللأسف ، وبالرغم من النداءات الواردة في هذه القرارات ، لم تنسحب القوات الأجنبية من أراضي أفغانستان ، ولم يتمكن شعب ذلك البلد الباسل من أن يمارس بحرية حقه في أن يقرر لنفسه شكل حكومته ، ويختار نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي بمنجاة من أي تدخل أجنبي من الخارج . ومما يؤسف له أن التقرير الخاص بالجهود القيّمة التي بذلها الأمين العام خافيير بيريز دي كويبيار ، وممثله الشخصي السيد ديفيدو كوردوفيز ، يوقفنا على الركود الذي وصلت اليه المفاوضات الخاصة بهذه المشكلة ، كما يتضمن أيضا الإشارة الى نزوح اعداد لا حصر لها من اللاجئين من البلد الذي غزاه المعتدون .

ان الحالة في أفغانستان ليست إلا محالا لصراع اقليمي يجب ان يحل بالوسائل السلمية المشروعة ، ويتمين على الدولة المحتلة ان تتخلى فيما يخصه عن أية تطلعات الى الهيمنة . والحقيقة الماثلة في ان الفالسية العظمى من الدول الاعضاء في الامم المتحدة قد ادانت هذا الاحتلال منذ بدا ، تبرهن على الرفض العام له والمطالبة الشاملة بانهاؤه . ويتمين على الامم المتحدة ان تواصل العمل بشبات وابداع في هذه القضية - كما تفعل في غيرها - بغية تعزيز فرص التوصل الى تسوية للنزاعات والسعي بمودة صادقة لميانه السلم .

والمكسيك ، على اساس التزامها التام بسياستها المتمثلة في التمسك بمبادئ ميشاق سان فرانسيسكو وإصرار امتها المستمر على تعزيز دور اجهزة الامم المتحدة المختمة من أجل ضمان السلم ومنع الغزو وغيره من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وللأسباب التي هرحتها آنفا وكررتها ، متؤيد كل التأييد مشروع القرار A/40/11.1 ، ويحذوها وطيد الامل في ان تنسحب القوات الأجنبية على وجه السرعة من أرض أفغانستان ، وان يسمح للشعب الافغاني بحرية التصرف الكاملة ، وهي بالمحل ، وكما حدث في حالات الصراعات والاقاليم الأخرى ، تعلن مرارا وتكرارا إلتزامها بنفس المبادئ .

السيد صافرونكشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : يود الوفد السوفياتي في تعليل تصويته ، أن يؤكد مرة أخرى النتيجة التي خلص اليها ، والتي تشاركنا إياها وفود أخرى عديدة من الوفود التي تكلمت هنا أيضا ، وهي ان النقاش الذي جرى انما يوضح بل ويؤكد مرة أخرى حقيقة جلية هي ان بعض البلدان حاولت إستخدامه للتعمية عن الحرب غير المعلنة التي تشنها على افغانستان . ولم يكن من الصعب ان نرى ان تلك الحملات التشهيرية القاسية ذات الطابع الخاص التي هنت على جمهورية افغانستان الديمقراطية والسياسة التي تنتهجها قد قام بها المشاركون الاساسيون في الحرب الدائرة في ذلك البلد ، بالاضافة الى الولايات المتحدة وباكستان وبعض البلدان الأخرى التي تؤيدهما . فقد مر ممثلو تلك الدول ، بالحقائق في بياناتهم مرّ الكرام ، والتزموا الصمت عمدا فيما يخص ما تقوم به حكوماتهم لتقويض دعائم النظام الثوري الشعبي القائم في افغانستان ، والاطاحة به ، ومن المفهوم طبعا انهم لا يريدون ان يعلنوا الحقائق او يحددوا من هو الذي يوجه أولئك الذين يدمرون المدارس ويمدهم بالسلاح ، ومن هو الذي يجب أن ينحى عليه باللائمة فيما يتعلق بموت مئات المدنيين الافغان المسالمين ، ومن هو الذي يمنع حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية من تنفيذ سياستها البناءة لتطوير الاقتصاد والنهوض بالمستويات المادية والثقافية لمعيشة السكان .

لكن هذه الحقائق لا يمكن أن تطمس . فكل من أراد حقا الوقوف على الحقيقة أمكنه ان يجدها ، وتتمثل احدث المعلومات المتاحة في هذا الصدد في المؤتمر الصحفي الذي عقد في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر بكابول ، وكشفت فيه حقائق جديدة مدعمة بالوثائق عن الانشطة التخريبية واعمال التدخل المباهر التي تمارسها الولايات المتحدة ودول غربية أخرى في الشؤون الداخلية لافغانستان . وقد اشير في ذلك المؤتمر الصحفي الى فريق وكالة المخابرات المركزية الذي يرأسه تشارلز ثورنتون والذي هكّل في بداية ايلول/سبتمبر من هذا العام عصبة من عناصر الثورة المضادة مُكنت مسن التسلّل الى داخل اراضي افغانستان . ومن أفراد العصبة مواطنون امريكيون هم جاك

جاسون وجون مورغان ، وببتر فلوتر ، من العاملين في وكالة المخابرات المركزية ، وقد قتل في غمار إفتباك مطح ، عدد من عملاء وكالة المخابرات المركزية هؤلاء . وبالرغم من انه أمكن ارسال جثثهم الى باكستان ، مازالت تحت أيدي السلطات مستنداتهم الشخصية ، من خرائط تكشف عن مخططات للقيام بأنشطة تخريبية ، ومذكرات ويوميات تركت على مسرح الإفتباك . ويوضح تحليل هذه المستندات ان عملاء وكالة المخابرات المركزية دربوا العصابات على كيفية استخدام الأسلحة الحديثة ، والقيام بالأنشطة التخريبية وجمع المعلومات .

ومن المستندات التي صودرت رسالتان مليئتان بالمعلومات ، أحدهما موجهة الى رئيس العصابة ، واسمه اسماعيل ، وتتضمن تعليمات خاصة بكيفية تذكر هذه العصابات في الزي العسكري الأفغاني والسوفياتي. وكيفية قيامها بالنهب والتدمير ، وكيفية نشر الشائعات التي تقول بان كل هذه الاعمال قام بها جنود افغان وسوفييات . هذه هي أنواع الحيل القذرة التي يلجأ اليها من يدعون هنا أنهم يدافعون عن الشعب الأفغاني .

أما فيما يتعلق ببعض المتكلمين هنا ممن هاجموا سياسة الاتحاد السوفياتي مستخدمين بيانات مما يسمى بتقرير الممثل الخاص بشأن حالة حقوق الانسان في افغانستان ، فأود أن أقول لهم بخع كلمات بشأن هذا التقرير . لقد اتاحت الفرصة لممثل الاتحاد السوفياتي في اللجنة الخاصة بحقوق الانسان وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لازاحة اللثام عن هذه الأكاذيب التي لا طائل من ورائها . ونريد مرة أخرى أن نسترعي إنتباه الجمعية العامة الى ان هذا التقرير المزعوم يتضمن اتهامات لا أساس لها مطلقا وملفقة تماما ضد أفغانستان . فهو - على سبيل المثال - يؤكد مدعيا دون الإشارة الى أي مصدر كان ، ان الاقتصاد الأفغاني قد دمر تدميرا كاملا ، وان هناك تنهورا في الزراعة ، وان إنتاج المواد الغذائية ثابت على ما هو عليه ، وان هناك إفتقار الى المواد الغذائية ، وان بعض المناطق تتعرض لخطر المجاعة . وهذه كلها أكاذيب ملفقة تماما . فكما هو واضح من البيانات الاحصائية الرسمية المذكورة هنا ، ازداد الناتج القومي الاجمالي لافغانستان منذ ١٩٧٨ - وذلك بعد الثورة - بمعدل ١١ في المائة ، بل وتجاوز المستوى الذي كان عليه قبل الثورة .

وقد زاد إنتاج الطاقة إلى ثلاثة أمثاله وزاد الإنتاج الزراعي بنسبة ٧,٣ في المائة وتضاعفت معدلات التجارة الخارجية . وتتوافر للسكان امدادات متزايدة من المنتجات والطلع الضرورية ، كما تضاعفت أجور العمال ، وكنتيجة للاملاح الزراعي ، حملت مئات الآلاف من أسر الفلاحين على الاراضي والمياه وطراً تحسن كبير على مستويات معيشتها ، وفضلا عن ذلك ، لا وجود في افغانستان لشبح المجاعة ، فحسب بل وانها تصدر أيضا منتجات زراعية وغذائية وتتوافر للشعب هناك مواد تموينية تفوق كثيرا ما لدى بلدان نامية أخرى .

ومن ثم ، فإن التقرير لا يعدو كونه مجرد تزييف للحقائق وأولئك الذين يستندون إلى مثل تلك الوثائق ، كما فعل بالامس ممثل كندا عندما كان يحاول الهساب المشاعر . انما يظهرون مدى تدني المستوى الذي انحدروا اليه بانسياقهم إلى مناقشة هذا النوع من الافتراءات .

وهم إذ يفعلون كل ذلك ، لا يبنشون سوى هدف واحد هو الهاء الجمعية العامة عما يقوم به النظام العنصري في بريتوريا من انتهاكات حقيقية وسافرة لحقوق الانسان لسكان جنوب افريقيا الاصليين وتحويل انتباهها عن انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان لسكان الاراضي العربية المحتلة ، والانتهاكات المارخة لحقوق الانسان في شيلي والعديد من البلدان الاخرى .

إن مبتدعي تلك الحرب ضد جمهورية افغانستان الديمقراطية وأولئك الذين يشاركون فيها يحاولون استخدام الامم المتحدة للتدخل في الشؤون الداخلية لذلك البلد ، الأمر الذي يؤكد مرة أخرى أنهم يريدون منع افغانستان من التقدم وحدها على طريق الديمقراطية والتفكير الثوري . ويحاولون إعادة شعب افغانستان الى عصور التخلف والظلام والقضاء على شمار ثورة نيسان/ابريل ، ونظرا لكل ما تقدم ، سيموت الوفد السوفياتي ضد مشروع القرار قيد المناقشة حيث أننا نرى .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أرجو المَعذرة لمقاطعة المتكلم

ولكنه تجاوز مدة الدقائق العشر المحددة له ، وأشكره على إنهاء كلمته .

السيد ظريف (افغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طالما إعترض وفد جمهورية افغانستان الديمقراطية ، بصورة قاطعة ، على إدراج مسألة افغانستان المفتعلة على جدول أعمال الجمعية العامة وهو يرفض رفضا حازما مناقشة شؤون بلاده الداخلية .

ونود ايضاح ان تقديم مشروع القرار A/40/L.11 يشكل انتهاكا خطيرا لميثاق الامم المتحدة وتدخلها سافرا في الشؤون الداخلية لجمهورية افغانستان الديمقراطية . إن الداعين الحقيقيين الى هذه المناقشة ومقدمي مشروع القرار قد انتحلوا لانفسهم حق إصداء المشورة للشعب الافغاني بشأن شكل النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي ينبغي له ان ينتجه . ويجب علينا في هذا الصدد ان نؤكد ان الشعب الافغاني اختار بالفعل طريقه الذي لن يحدد عنه مهما كانت الظروف . ورغم الحرب غير المعلنة التي تشنها قوى الامبريالية والرجعية والقوى النازعة الى الهيمنة على شورتنا وشمبنا ، توامل حكومة افغانستان الديمقراطية ، بدعم ومساندة لا تحيد من الشعب الافغاني ، وبمزميمة لا تلتين ، تنفيذ برنامج شامل للاملاحة الاقتصادية والاجتماعية يحقق صالح الغالبية الساحقة من شعبنا الابي النبيل .

كما يتضمن مشروع القرار أيضا اشارة الى من اسماهم باللاجئين . فالحكومة الباكستانية ، رغبة منها في اطفاء بعد درامي وعاطفي على المسألة ، اختلقت عن عمد وعدم إحساس بالمسؤولية ، اعدادا تختلف كثيرا عن الاعداد الحقيقية من اللاجئين . وهناك ، بطبيعة الحال ، سبب آخر لتضخيم تلك الاعداد والمغالاة فيها هو تقاضي مئات الملايين من الدولارات من الحكومات ووكالات الفوق الدولية باسم مساعدة اللاجئين . والحقائق التي كشفت عنها بعض مصادر الامم المتحدة تؤيد تماما ما قلناه خلال السنوات الماضية عما يحدث من تسجيل اسم اللاجئين مرتين ومن مبالغة في الاعداد التي تضاف الى سجلات القيد فضلا عن الاحتيال والاختلاس وتسجيل اعداد كبيرة من البدو الرحل والسكان المحليين الافغان على انهم لاجئون . وفيما يتعلق باللاجئين الحقيقيين ، فقد صدر عفو عام عن كل الافغان المقيمين في الخارج بصفة مؤقتة . بيد ان باكستان تبذل ، للأسف ، قصارى جهدها للحيلولة دون انتشار نباء هذا العفو بين الافغان الذين يعيشون هناك .

ولكن رغم العراقيل التي تتعمد باكستان كعواونة من عناصر الثورة المضادة وضعها أمام هؤلاء الأفغان فإن الآلاف منهم عادوا بالفعل إلى ديارهم .

كما وردت أيضا في مشروع القرار إشارة إلى "انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان" في هذا الصدد ، يجدر التأكيد بأن القوة العسكرية المحدودة التابعة للاتحاد السوفياتي موجودة في أفغانستان بناء على طلب ورغبة أعربت عنهما حكومة بلادي القانونية والشرعية صراحة . وقد استدعت هذه القوة لفرض واحد هو مساعدة شعب أفغانستان وقواتها المسلحة على التصدي للعدوان الخارجي . والأسباب التي دعيت من أجلها هذه القوة لم تزل قائمة بل وأصبحت أقوى من أي وقت مضى نتيجة للتصاعد المستمر والمطرد في الحرب غير المعلنة ، وتبديد كل الآمال الواقعية في عكس مسار الحالة الراهنة .

إن التنافر بين أقوال وأفعال باكستان وأسيادها الامبرياليين النازعين إلى الهيمنة ينكشف في ضوء تعاطف كميات الأسلحة والمعدات متزايدة التطور التي تزود بها عصابات المجرمين من عناصر الثورة المضادة المرابطة في باكستان . حيث يتدرب الآن ١٣٠ من المرتزقة في معسكرات بباكستان بينما اقيمت ثمانية مراكز لتدريب رجال حرب العصابات في إقليم سينكيانغ بالصين وفي مقاطعة أزغار وغوغير فنج وماريانغ . فضلا عن ذلك يجري تدريب مجموعات منتقاة من قاطعي الرقاب التابعين للثورة المضادة في بعض القواعد العسكرية في الولايات المتحدة . إن أعداء ثورتنا إذ يدرّبون أعدادا كبيرة من الارهابيين والقتلة ويزودونهم بأسلحة بالغة التطور انما يحاولون زيادة صعوبة الهدف المتمثل في إبطاء سرعة التطورات الراهنة الخطيرة ومن ثم يعملون على استمرار إراقة الدماء ويؤخرون السعي إلى حل تفاوضي للحالة حول أفغانستان .

ويتشدد مشروع القرار أيضا بالعملية الدبلوماسية المتمثلة في اجراء مفاوضات بين أفغانستان وباكستان من خلال الوساطة الشخصية لممثل الأمين العام . ولا يخفى على أحد التناقض الصارخ بين جدية وأهمية تلك المفاوضات وما تتم به الممارسة المفروضة حاليا على الجمعية العامة من دعاية ورياء . ولكي تحرز أية مفاوضات نجاحا ، تقضي

الفطرة السليمة والحكمة بضرورة ووجوب تهيئة مناخ من الثقة بين الاطراف المتفاوضة . ونحن نرى ان ما شهدته مناقشة هذا البند من افتراءات وادعاءات لاذعة اللهجة لا يشكل اية خطوة صوب تهيئة ذلك المناخ . وينبغي لكل الوفود التي تتحلّى بالواقعية ورجاحة العقل ان تدرك ان هذه المناقشة ومشروع القرار هذا ستتربّ عليها عواقب وخيمة وبالفة الضرر بالنسبة لاتفاق التفاوض .

لتلك الاسباب ، وتمشياً مع موقفه المبدئي ، يرفض وفد جمهورية افغانستان الديمقراطية بقوة مشروع القرار وسيموت حده . وان اعتمد ذلك المشروع . سيكون مفتقرا الى المحة القانونية والاخلاقية وغير ملزم بأي حال من الاحوال لحكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية ومن الواضح انه لا يمكن توقع أي حل مقبول وصليم من اعتماد مشروع القرار هذا المتحيز والمتحامل وغير الواقعي . أما السبيل الصحيح الوحيد صوب الحل فالمفاوضات الخنثائية المباشرة التي دعت اليها حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية في مقترحاتها المعروفة المقدمة في ايار/مايو ١٩٨٠ وآب/أغسطس ١٩٨١ والتي تشكل الهدف الاساسي من مهمة المساعي الحميدة التي تظلع بها الامم المتحدة .

وإذا كانت هناك أية أمانة أو جدية في إدعاء باكستان ونمحاتها المخلصين بأنهم ينشدون التوصل الى حل ، فلا بد من التخلي الآن والى الابد عن العملية العظيمة والخسارة الجارية حاليا في الجمعية العامة ، والبدء دون إبطاء في إجراء مفاوضات شائبة مباشرة بغية وضع كل المكوك الضرورية لتطبيع الحالة في جنوب غربي آسيا .

ويجب على المجتمع الدولي أن يمارس ضغطه المعنوي على باكستان وأوصيائها لاتخاذ موقف بقاء وعملي ، والشروع في مفاوضات مباشرة . وذلك هو اقصر الطرق وأيسرها وأكثرها منطقية للتوصل الى حل .

ودعوا المستقبل يقرر من الذي يؤيد الحل السياسي التفاوضي ومن الذي يحاول دون التوصل الى مثل هذا الحل بالهروب من المفاوضات .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تبت الجمعية العامة الآن في

مشروع القرار A/40/L.11 .

وتقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على

مشروع القرار ، وارد في الوثيقة A/40/867 .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون - البانيا ، انتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني ، دار السلام ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، الكامبيرون ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوستاريكا ، كمبوديا الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، فينلندا ، الاستوائية ، فيجي ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، ألمانيا

(جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غرينادا ،
 غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ،
 اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، ايرلندا ،
 اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ،
 الاردن ، كينيا ، الكويت ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ،
 لكسمبرغ ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالطة ، موريتانيا ،
 موريشيوس ، المكسيك ، المغرب ، نيبال ، هولندا ،
 نيوزيلندا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ،
 باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ،
 الفلبين ، البرتغال ، قطر ، رواندا ، سان كريستوفر
 ونيفيس ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ،
 العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سغافورة ، جزر
 سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ،
 سورينام ، سوازيلند ، السويد ، تايلند ، توغو ، ترينيداد
 وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، الامارات العربية
 المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا
 الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة
 الامريكية ، اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، يوغوسلافيا ،
 زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

- المعارضون -

افغانستان ، أنغولا ، بلغاريا ، بيلوروسيا (جمهورية -
 الاشتراكية السوفياتية) ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن
 الديمقراطية ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية
 الالمانية ، هنغاريا ، لاو (جمهورية - الديمقراطية
 الشعبية) ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ،

منفوليا ، بولندا ، الجمهورية العربية السورية ، اوكرانيا
(جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية ، فييت نام .

الممتنعون - الجزائر ، بنن ، الرأس الأخضر ، الكونغو ، قبرص ، فنلندا ،
غينيا - بيساو ، الهند ، العراق ، مالي ، نيكاراغوا ، سان
تومي وبرينسيبي .

إعتمد مشروع القرار A/40/L.11 بأغلبية ١٢٢ صوتا مقابل ١٩ صوتا ، وإمتناع

١٢ عن التصويت (القرار ١٢/٤٠)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة الان للممثلين

الذين يرغبون في تعليق تصويتهم .

السيد الجبري (الجمهورية العربية الليبية) : لقد صوت وفدي ضد

مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/40/L.11 لا يساعد على حل المشكلة . ان
الجمهورية العربية الليبية تؤمن بإسلام افغانستان وعدم إنحيازها ، وترى ان تتاح
الفرصة كاملة للشعب الافغاني بأن يقرر مصيره ونظامه السياسي بالشكل الذي يناسبه
دون أي تدخل أو ضغط أجنبي ، والا يسمح للقوى الامبريالية بالاستمرار في ادامة الازواج
المتوترة في المنطقة خدمة لمصالحها الانانية . كما إن الجمهورية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية تؤيد الامين العام في مساعيه الحميدة لإيجاد حل للمشكلة .

السيدة عيلة العلي (الجمهورية العربية السورية) : إن تصويتنا ضد

مشروع القرار ، ينطلق من مبدأ عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول ،
المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة . وهذه المناقشة تنطوي على التدخل في الشؤون
الداخلية لافغانستان .

وصوريا تؤيد وتؤكد مبدأ المحافظة على سيادة افغانستان ولامتها الاقليمية

واستقلالها السياسي وعدم انحيازها . ونعيد ما قاله رئيس وفد الجمهورية العربية
السورية في الدورة الأربعين وهذا نمه :

(السيدة العلي ، الجمهورية
العربية السورية)

"إننا نؤكد موقفنا بضرورة الاعتراف بحق الحكومة الأفغانية الشرعية في الدفاع عن استقلال بلادها وسيادتها ضد أي تدخل خارجي . ونحن نحرم كل الحرص على بقاء هذه الدولة التي تربطنا بها روابط تاريخية عريقة ، عضوا في حركة عدم الانحياز . ونأمل في أن تتمكن مع الدول المجاورة لها ، والتي تربطنا بها ذات الروابط التاريخية الوثيقة ، من التوصل إلى تسوية ما بينها من مصاعب . إننا نتابع بإهتمام المفاوضات الجارية في جنيف عن طريق ممثل الأمين العام راجين له النجاح" (A/40/PV.16 ، ص ٧)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : بذلك تكون الجمعية العامة قد

إختتمت نظرها في البند ٢٨ من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٥